قصد المتكلم وأثره في تعدد التوجيه النحوي والإعرابي

عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي

الأستاذ المساعد بجامعة القصيم –قسم اللغة العربية وآدابها

المملكة العربية السعودية

قصد المتكلم وأثره في تعدد التوجيه النحوي والإعرابي

بقلم الدكتور

عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي

الأستاذ المساعد بجامعة القصيم –قسم اللغة العربية وآدابها . المملكة العربية السعودية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ، وبعد :

فإن اللغة هي أداة فهم المعاني ونقل الأفكار بين الناس، والقصد منها البيان عمَّا في الأذهان، والإفصاح عن المقاصد والأغراض، والمتكلم طرف أساسي في العملية الإبلاغية القائمة على ثلاثة محاور: المتكلم، والمخاطب، والنص الخطابي ، وبين أركان تلك المحاور تدور عملية الإبلاغ، فالكلام إذن واسطة المتكلم لنقل أفكاره ، وما يجول في ذهنه إلى المخاطب ، الذي عليه أن يراعي المتكلم وما يقصد إليه في عبارته، وإهماله ذلك قد يجني على المتكلم بحمل كلامه على غير مراده، وعلى المتكلم أن يراعي كذلك المخاطب ويضعه في حسبانه عند صياغته للتراكيب اللغوية ، فكلما كان قصد المتكلم واضحًا كان المعنى الذي يريد الوصول إليه أكثر وضوحًا في ذهن المخاطب .

وقد ربط النحاة بين الوجه النحوي والدلالة التي يحملها اللفظ ، وقرروا أن تلك الدلالة تتغير بتغير قصد المتكلم ، وبتغيرها يتغير التوجيه النحوي ، يقول ابن جني متحدثاً عن إحدى القضايا النحوية : ((وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام))[1].

ومن خلال تلك المقولة لابن جني جاءت فكرة هذا البحث، الذي يحاول أن يقدم دراسة تتحرى الدقة والشمول في بيان منزلة قصد المتكلم في النحو العربي، وأثره في تعدد التوجيه النحوي والإعرابي، وقد تشكلت هذه الدراسة في فصلين مسبوقة بتمهيد ومتلوة بخاتمة، وقد اختص التمهيد بالحديث عن المصطلحات التالية: القصد، والتوجيه والنحو، والإعراب، وتوضيح علاقة هذه المصطلحات بمادتها اللغوية،وما تدل عليه من معان، على حين تناول الفصل الأول مبحثين، الأول: أسباب تعدد التوجيه النحوي والإعرابي،والثاني: المقاصد والنيات وأهميتها في علوم اللغة العربية، أما الفصل الثاني فقد تناول ثلاثة مباحث،الأول:مسائل تعددت فيها الأعاريب تبعا لقصد المتكلم ومراده،والثاني:تراكيب نحوية يتأثر توجيهها تبعًا لقصد المتكلم ومراده،والثالث:مفردات داخل التراكيب تعددت فيها الأوجه تبعًا لقصد المتكلم ومراده، وقد رتبت مسائل كل مبحث من هذه المباحث الثلاثة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية،وذلك لسهولته وشهرته بين الدارسين، أما الخاتمة فقد ضمت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج .

وفي الختام أشكر الله سبحانه وتعالى على تيسيره وتسهيله في إتمام هذا العمل ، وكلي أمل أن يقع موقع الرضا

(١) الخصائص ٣٧٨/٢ .

لدى أساتذتي وزملائي ، وقد بذلت فيه ما وسعني من جهد فإن أصبت فمن الله عزوجل ، وأسأله أن يثيبني عليه أجرًا ، وأن يجعله لي ذخرًا ، وإن أخطأت فأستغفر الله العظيم من ذلك الخطأ ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا .

الباحث

د . عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي

التمهيد

وفيه الحديث عن :

١- القصد لغة واصطلاحًا .

٢- التوجيه لغة واصطلاحًا .

٣- النحو لغة واصطلاحًا .

٤- الإعراب لغة واصطلاحًا .

القصد لغةً واصطلاحًا :

القصد في اللغة يدل على معانٍ منها :

١ – استقامة الطريق، قال تعالى: (ڤ ڤ ڤ ڤ)[١]، أي على الله تبيين الطريق المستقيم، والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة .

٢ – التوسط في الأمور ، وعدم الإفراط أو التفريط فيها .

٣ – الأمُّ والتوجه إلى الشيء عمدًا[٢].

قال ابن جني : ((أصل ((ق ص د)) ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام، والتوجه، والنهود والنهوض نحو الشيء ، على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة ، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل ، ألا ترى أنك تقصد الجور تارة كما تقصد العدل أخرى فالاعتزام والتوجه شامل لهما جميعا[٣])) .

القصد في الاصطلاح :

هو شعور وتصور ذهني في باطن النفس ، ويعبر عنه في الغالب بمصطلح آخر هو ((النية)) وتُعَرَّف النية بأنها ((القصد)) ، يقال : نوى الشيء وانتواه ، كلاهما بمعنى قصده وتوجه إليه[٤]، وفي الحديث : ((إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ...[٥])) .

ونريد بالقصد في هذا البحث ((قصد المتكلم)) الذي يوجه خطابه إلى متلق يسمعه ، وهذا القصد قد يفهم من خلال

---

(١) من الآية ٩ من سورة النحل .

(٢) ينظر : مادة (قصد) في الصحاح ، واللسان ، والقاموس المحيط .

(٣) ينظر: المحكم لابن سيده ٤٩١/٢،ولسان العرب ٣٥٥/٣ (قصد)، ولم أجده في كتب ابن جني المطبوعة .

(٤) ينظر : لسان العرب (نوى) .

(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوحي رقم (١)،ومسلم في كتاب الإمارة رقم ١٩٠٧.

السياق ، أو من خلال قرائن أخرى حالية أو لفظية ، فيوجه المعنى إليه ، وقد لا يفهم فيبقى الأمر محتملاً ، وبناء عليه تتعدد الأوجه النحوية ، أو الإعرابية في الجملة الواحدة ، لعدم معرفة قصد قائلها على وجه التحديد .

قال ابن القيم : ((الألفاظ لم تقصد لنفسها ، وإنما هي مقصودة للمعاني ، والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم ، ومراده يظهر من عموم لفظه تارة ، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة ، وقد يكون فهمه من المعنى أقوى ، وقد يكون من اللفظ أقوى وقد يتقاربان[1])) .

وجعل ابن جني حال المتكلم كحركة يديه ووجهه ، وهيئته بكاملها من أهم ما يتوصل بها إلى قصده وغرضه من الكلام ، يقول: ((... فليت شِعرِي إذا شاهد أبو عمرٍو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عُمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخَلَف الأحمر والأصمعيّ ومَن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها أَلاَ تستفِيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤدّيه الحكاياتُ ولا تضبِطه الروايات فتُضطرّ إلى قُصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالِف على غرضٍ دلّته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يَحضُر حاله صادقا فيه غير متَّهَمِ الرأى والنَحِيزة والعقل[2])) .

وقال أيضًا : ((وبعد فالحمّالون والحمّاميُّون والساسة والوقَّادون ومن يلِيهم ويُعتدُّ منهم يستوضِحون مِن مشاهدة الأحوال مالا يحصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذ أُخبِر بهِ عنه ولم يَحضره يُنشده ،

(١) إعلام الموقعين ٢١٧/١ .
(٢) الخصائص ٢٤٨/١ .

أَوَلاتعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطِب بهِ صاحبه ويُنْعِم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه فيقول له : يا فلان أين أنت أرِني وجهك ، أقبِل عليَّ أُحدِّثك ، أمَا أنت حاضر يا هناهْ ، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يحدّثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك فلو كان استماع الأُذُن مغنِيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبَه الإقبالَ عليهِ والإصغاء إليهِ ، وعلى ذلك قال :

العينُ تبدِى الذي في نفسِ صاحِبِها ∴ من العداوة آو ودٍّ إذا كانا

وقال الهُذَليّ :

رَفوْنِي وقالوا يا خُويلِدُ لاتُرَعْ ∴ فقلت وأنكرتَ الوجوه هم هم

أفلا ترى إلى اعتبارِه بمشاهدة الوجوه وجعلِها دليلا على ما في النفوس ، وعلى ذلك قالوا : رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة[1])) .

وقد قرر العلماء بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم وإرادتهم لمعانيها ثلاثة أقسام[2] :

الأول : **أن تظهر مطابقة القصد للفظ ، لأدلة قامت في الكلام نفسه، أو بما يقترن به من القرائن الحالية أو اللفظية، أو حال المتكلم به ، وفي هذه الحال يجب حمل الكلام على ظاهره .**

---

(١) الخصائص ٢٤٦/١ .

(٢) ينظر : إعلام الموقعين ١٠٨/٣، والصواعق المرسلة ٢٠٢/١، والأمنية في إدراك النية للقرافي ٢٨-٢٩.

الثـــاني : **مـــا يظهـــر بـــأن المـــتكلم لـــم يـــرد معنـــاه ، وذلـــك كـــالمُعَرِّض، والمُـــورِّي ، والمُلْغِـــز ، والمُخطـــئ، وفـــي هـــذا الحـــال لايجوز حمل الكلام على ظاهره .**

الثالـث : **مـا هـو ظـاهر فـي معنـاه، ويحتمـل إرادة المـتكلم لـه، ويحتمـل إرادتـه غيره، ولا دلالـة علـى واحد مـن الأمـرين، وفـي هـذه الحالة فالكلام يحتملهما، دون ترجيح أحدهما على الآخر.**

التوجيه لغة واصطلاحًا :

التوجيه لغة :

مصدر ((وجَّه)) ، ووجَّه الشيء ، جعله على جهة واحدة ، والجهة والوجهـة جميعًـا : الجانـب والناحيـة ، والموضـع الـذي تتوجـه إليـه وتقصده ، ووجه الكلام : السبيل الذي تقصده[١].

التوجيه في الاصطلاح النحوي :

هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية ، وبيان أوجه كل منهما ، ومـا يـؤثر فيهـا ، ومـا يلـزم ذلـك مـن تقريـر وتفسـير أو تعليـل ، أو استدلال ، أو احتجاج[٢]**، أو نقول : هو تحديد دليل أو سبب أو مخرج لأية مسألة نحوية أو إعرابية**[٣].

النحو لغة واصطلاحًا :

النحو لغة يدل على معانٍ[٤] **، هي :**

---

(١) ينظر : مادة ((وجه)) في لسان العرب، والمعجم الوسيط.
(٢) ينظر:تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره ص٤ .
(٣) ينظر: تعدد التوجيه النحوي للدكتور محمد صبرة ص٢٢ .
(٤) ينظر: مادة((نحا)) في الصحاح، واللسان،والقاموس المحيط،وتاج العروس ، وص ٨٩ من كتاب الإيضاح في علل النحو ، و١٠٧/١ من شرح المقرب المسمى التعليقة،و١٠٥/١ من شرح الأشموني .

١ – القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أي قصدت قصدك .
٢ – المثل ، يقال : هذا نحو هذا ، أي مثله .
٣ – المقدار، يقال: أقبلوا نحو مائة رجل، أي : مقدارها .
٤ – الشطر : يقال : نحو المسجد الحرام ، أي : شطره .
٥ – النوع أو القسم ، يقال : هذا الشيء على خمسة أنحاء ، أي على خمسة أقسام أو أنواع .

وأقرب تلك المعاني إلى المعنى الاصطلاحي هو الأول ، قال ابن فارس : ((((نحو)) النون والحاء والواو كلمةٌ تدلُّ على قصد ، ونحوْتُ نَحْوَه ، ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام ، لأنه يَقصِد أصول الكلام فيتكلمُ على حَسَب ما كان العرب تتكلَّم به[١])) ، وجاء في اللسان[٢]: ((... وهو في الأَصل مصدر شائع ، أَي نَحَوْتُ نَحْوًا ، كقولك قَصَدْت قَصْدًا ثم خُص به انْتِحاء هذا القَبيل من العلم كما أَن الفِقه في الأَصل مصدر فَقِهْت الشيء أَي عَرَفته ثم خُص به علم الشريعة من التحليل والتحريم)) .

النحو في الاصطلاح :

((هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها)) ، وهذا التعريف لابن عصفور في المقرب[٣]، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل[٤]، والأشموني في شرح الألفية[٥]، ثم علق عليه الأشموني

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٠٣/٥ .
(٢) ٣١٠/١٥ (نحا) ، وينظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ٢٣٢ .
(٣) ص ٦٧ .
(٤) ١٤/١ .
(٥) ٥/١ .

بقوله : ((فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا ((علم العربية)) ، لا قسيم الصرف)) .

أما النحو بمعناه الخاص – وهو الذي سرتُ عليه في هذا البحث – فهو : علم يبحث في الكلمة عندما تدخل في تركيب الكلام ، من إعراب ، وبناء ، وتقديم وتأخير ، وحذف وإظهار، إلى غير ذلك من الأحكام التي تطرأ على الكلمة نتيجة لتأليفها مع غيرها[1].

الإعراب لغة واصطلاحًا :

الإعراب هو جزء من النحو كما سبق في تعريف النحو ، وذكره هنا هو من باب ذكر الخاص بعد العام ، وخص بالذكر هنا وفي عنوان البحث، لأن مسائله قد أفردت في هذا البحث بمبحث مستقل .

الإعراب في اللغة :

الإعراب في اللغة مصدر أعرب ، ومادة ((أعرب)) جاءت في المعاجم اللغوية[2] لمعانٍ عدة تزيد على العشرة ، أقربها إلى المعنى الاصطلاحي هو : الإبانة والإفصاح ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته، أي أبان عنها ، ومنه الحديث : ((الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا[3])) ويقال : أعرب عما في ضميرك ، أي : أبن عمَّا

---

(١) ينظر قريب من هذا التعريف في : شرح الحدود النحوية للفاكهي ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة ٣٦٢/٢ ،ومعجم مقاييس اللغة ٧٣٩، والإيضاح في علل النحو ٩١، ومادة ((عرب)) في الصحاح ، واللسان .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، الحديث رقم ١٨٧٢ .

فيه قال الأزهري : ((ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أَعْرب[١])) .

الإعراب في اصطلاح النحويين :

هو حركات على أواخر الكلمات المعربة يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراضه من كل كلمة لتمكن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب وتراكيب كلامه طبقًا لما يقصده منها[٢].

قال ابن مالك في تعريفه للإعراب : ((وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما...[٣])) .

وعرفه ابن عصفور وابن هشام والسيوطي بأنه : أثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة[٤].

وهذا التعريف والذي قبله بناء على القول بأن الإعراب لفظي كما هو قول الجمهور[٥]، ومن يرى أن الإعراب معنوي، كالأعلم وجماعة من المغاربة[٦]عرفه بأنه : تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرا[٧].

---

(١) تهذيب اللغة ٣٦٢/٢ (عرب) .
(٢) ينظر : دراسات في الإعراب ص ١٧ .
(٣) شرح التسهيل ٣٣/١ .
(٤) ينظر:المقرب ٦٩،وشرح شذور الذهب٥٠، والهمع٤١/١ .
(٥) ينظر الارتشاف ٨٣٣/٢ ، والهمع ٤٠/١ .
(٦) ينظر : شرح اللمحة البدرية ١٨٥/١ .
(٧) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢٥٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٢/١ .

ومما سبق يتضح أن المعنى اللغوي والاصطلاحي يشتركان في الدلالة والإيضاح عن المعاني ، وهذا أبرز هدف للإعراب ، قال ابن جني في الإعراب : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سِرْجًا واحدًا لاّستبهم أحدهما من صاحبه[1])) .

(١) الخصائص ٣٤/١ .

الفصل الأول

ويشتمل على مبحثين :

١- أسباب تعدد التوجيه النحوي والإعرابي .

٢- المقاصد والنيات وأهميتها في علوم اللغة العربية .

أسباب تعدد التوجيه النحوي والإعرابي :

تعدد الأوجه النحوية أو الإعرابية للكلمة الواحدة أمر شائع ومألوف في الدراسات النحوية وله أسباب كثيرة ، لعل أبرزها ما يلي :

١ –التفاوت بين النحويين والمعربين في الفهم والاستنباط، نظرًا لتفاوتهم في التكوين الفطري والمكتسب، وأعني بالمكتسب حفظ القواعد النحوية وشواهدها النثرية والشعرية ، وأعني بالفطري صفاء الذهن والذكاء، ومن هذا التفاوت ظهرت بعض الآراء الاجتهادية التي انفرد بها بعض النحويين.

٢ – عدم اتفاق النحويين على بعض القواعد النحوية، وهذا بلا شك أدى إلى الخلاف في التوجيه النحوي عند التطبيق على بعض القواعد، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري مليء بالنماذج من هذا النوع ، وكذلك من يقرأ بعض الكتب المطولة ككتاب ((التذييل والتكميل)) لأبي حيان مثلاً ، سيجد أنه لا يكاد يذكر قاعدة نحوية في أي باب من أبواب النحو إلا مشفوعة بالاختلافات العديدة التي أثيرت حولها من قبل النحويين .

٣ – مخالفة بعض اللهجات أو ظاهر بعض النصوص ، سواء أكانت قراءات قرآنية ، أو أبيات شعرية للقواعد العامة التي اتفق عليها النحويين ، فيجتهد بعضهم في رد هذا المخالف إلى قاعدة ما تحكمه ، والبعض الآخر يجعل من ذلك المخالف قاعدة جديدة يقاس عليها ، ومن ذلك أن المطرد في استخدام ((ليس)) أن تدخل على جملة اسمية ، فترفع المبتدأ ويكون اسمها ، وتنصب الخبر فيكون خبرها ، وجاء عن تميم قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك ، وإهمال ((ليس))، لانتقاض النفي بـ ((إلا)) حملاً على ((ما)) النافية المهملة ، وقد راعى بعض النحويين ذلك ، فأعرب ((الطيب)) مبتدأ خبره ((المسك)) ، وبعضهم أبقى ((ليس)) على أصلها وقدر اسمها ضمير الشأن، والجملة خبرًا لـ

((ليس))، وبعضهم قال : ((الطيب)) اسمها ، وخبرها محذوف ، أي في الوجود ، و((المسك)) بدل من الاسم ، وقال بعضهم : بل هو نعت له ، وبعضهم قال : ((الطيب)) اسمها ، و((المسك)) مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر ((ليس)) ، والتقدير : إلا المسك أفخره ، وقيل غير ذلك[١].

٤ – احتمال الجملة لأكثر من توجيه أو إعراب ، فيأخذ كل نحوي بما يرى أنه الأقيس أو الأسهل أو الأصل ، أو الأقرب إلى المعنى ، إلى غير ذلك من المرجحات .

٥ – خفاء الحركة الإعرابية على الكلمة ، إما لبنائها ، أو لتعذر ظهورها ، فمن الأول قولهم مثلاً : هذا لقيته ، فـ ((هذا)) لما لم تظهر عليها علامة الإعراب لبنائها احتملت وجهين : أحدهما : أن تكون مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، والثاني : النصب على الاشتغال ، والجملة بعدها مفسرة[٢]، ومن الثاني نحو قوله تعالى : ﴿ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﴾[٣]يجوز في ((الأعلى)) لعدم ظهور الحركة عليها وجهين، الأول : أن تكون منصوبة بفتحة مقدرة صفة لـ((اسم))، والثاني: أن تكون مجرورة بكسرة مقدرة صفة لـ((رب))[٤].

٦ – التعصب للرأي ، وخير مثال عليه المسألة المشهورة التي جرت بين سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي ، وهي المسألة المشهورة بالمسألة الزنبورية[٥]، وخلاصة تلك المسألة أن

---

(١) ينظر : البغداديات ٣٨٣-٣٨٤ ، والمغني ٢٩١-٢٩٢ ، والمسائل الملقبات في علم النحو ٣٠-٤٢ .
(٢) ينظر : المغني ١٤٤ .
(٣) سورة الأعلى الآية رقم ١ .
(٤) ينظر : المغني ٥٣٤ .
(٥) تنظر تلك المسألة في : مجالس العلماء للزجاجي ٨-١٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٢/٢-٧٠٤ ، وتذكرة النحاة لأبي

الكوفيين يرون موافقة لرأي شيخهم الكسائي أنه يجوز أَنْ يقال :كنت أظن أَنّ العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها ، أما البصريون فإنهم يرون موافقة لشيخهم سيبويه أَنّه لا يجوز أَنْ يقال : فإذا هو إياها ، ويجب أن يقال : فإذا هو هي ، والملاحظ أنّ مسألة الخلاف بين الطرفين تكمن في الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، هل يجب فيه الرفع أو النصب ، أو أن كليهما جائز .

٧- الانتماء العقدي، ومن ذلك ما ذهب إليه أبوعلي الفارسي حينما صرف وبتكلف واضح دلالة حديث نبوي ، وأعربه إعرابًا يتفق ومذهبه الإعتزالي، قال السيوطي: ((حديث: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)) ، قال أبو علي الفارسي في تذكرته وكان معتزليًا : الرؤية علمية لا بصرية ، فقيل له : لو كان كذلك لتعدت إلى مفعولين ، وهي هنا متعدية لواحد فأجاب : إنها متعدية إلى مفعولين ، ما ذُكر ههنا سد مسد المفعول الثاني ، أو أضمر المفعول الثاني أي : ترونه متيقنًا[(١)]))، وما ذهب إليه أبو علي مردود من حيث النصوص الشرعية، وضعيف من حيث الصناعة النحوية، أما النصوص الشرعية فقد دلت على أن المؤمنين يرون ربهم عز وجل في الجنة رؤية عين ، ومما جاء في ذلك قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[(٢)] ، وروى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة ﷺ أن ناسًا في زمن النبي ﷺ قالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال رسول الله ﷺ: نعم ، قال : هل تضارون في رؤية

حيان ١٧٧-١٨١ .

(١) عقود الزبرجد ٣٥٦/٢ .

(٢) الآيتان ٢٢و ٢٣ من سورة القيامة ،والقرآن الكريم على ظاهره ،وليس لأحد أن يُخرجه عن ظاهره إلا بحجة ظاهرة .

الشمس بالظهيرة صحوًا ليس معها سحاب ؟ ... الحديث[١] ، وقال غير واحد من السلف منهم أنس ابن مالك وجابر بن عبدالله ﷺ : إن ((الزيادة)) و ((المزيد)) المذكورين في قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾[٢] ، وقوله : ﴿لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾(٣) المراد بهما : إلى وجه الله الكريم في الجنة[٤] .

وأما ضعف ما ذكره أبو علي من حيث الصنعة النحوية ، فإن تخريجه الأول فيه جعلُ الكلام متجوزًا فيه ، وإذا وُجِدَ سبيلٌ إلى الحقيقة لم يجز تكلف المجاز[٥]، وأما تخريجه الثاني فإن الأصل عدم الحذف والتقدير ، وإذا صح الكلام بدونهما لم يتكلفا ، وأيضًا فإن حذف أحد المفعولين في باب ((ظن)) وأخواتها اقتصارًا ، أي من غير دليل لا يجوز بإجماع النحويين ، وذلك لأن أصلهما مبتدأ وخبر فهما متلازمان كل منهما مفتقر إلى صاحبه ، وكما لا يجوز أن يُوتى بمبتدأ دون خبر ، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده[٦]، وبعدُ أقول : عفا الله عن أبي علي ورحمه فإنه لم يتحر الدقة النحوية والمعنى الظاهر في إعرابه السابق ، وإنما قال بهذا الإعراب كي ينصر مذهبه الاعتزالي النافي لرؤية الله عزوجل الثابتة بالكتاب والسنة .

---

(١) أخرجه مسلم في باب معرفة طريق الرؤية ١٦٣/١ ، ١٦٧ (١٨٢ و ١٨٣) .
(٢) الآية ٢٦ من سورة يونس .
(٣) الآية ٣٥ من سورة ق .
(٤) ينظر : تفسير الطبري ٥٤٩/٦ ، و٤٢٩/١١ ، وتفسير القرطبي ٣٠٦/٨، و٢٤/١٧، وتفسير ابن كثير ٥٤٥/٢ .
(٥) ينظر : عقود الزبرجد ٣٥٦/٢ .
(٦) ينظر : الأصول ١٨١/١ ، وشرح التسهيل ٧٥/٢ ، والتصريح ٣٧٨/١ ، و عقود الزبرجد ٣٥٦/٢ .

٨- الإغراب على الناس وتكثير الأوجه الإعرابية، وذلك بتخريج الكلام على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة وترك الوجه القريب والقوي، وهذا الأمر مما عابه ابن هشام في المغني[١]على المعربين.

٩- الخلاف في قصد المتكلم ومراده -وهو الذي عليه مدار الحديث في هذا البحث- فهناك تراكيب جاءت مجردة عن المقام الذي قيلت فيه ، بما في ذلك المقام من ملابسات وتنغيم ، وأقصد بالملابسات حركات اليد والرأس والجسم ونحو ذلك ، وهذه التراكيب يحدد توجيهها نحويًا قصد قائلها فيتعدد التوجيه ، لعدم معرفة المراد منها على وجه التحديد .

المقاصد والنيات وأهميتها في علوم اللغة العربية :

ليست الألفاظ وحدها داخل الجملة هي المخولة بإعطاء الدلالة وتبيين المعنى ، وإنما لابد من مراعاة قصد المتكلم ونيته ، إذ إن إهمال ذلك قد يجني على المتكلم بحمل كلامه على غير مراده ، وقاعدة الأمور بمقاصدها كما هي معتبرة في علوم الشريعة بلا خلاف بين علمائها[٢]، هي كذلك معتبرة في علوم اللغة العربية ، ومن ذلك ((الكلام)) فقد ذهب جمهور النحويين[٣] – ونُسب إلى سيبويه[٤]– إلى وجوب اشتراط القصد فيه ، ولذلك فلا يسمى كلامًا عندهم ما نطق به الساهي ، والنائم ، والسكران وما تحكيه الحيوانات المعلمة ، ويعرفون

(١) ص ٥١٥ ، وينظر: البرهان للزركشي ٣٠٤/١ .
(٢) ينظر:القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين٢٢٢ .
(٣) ينظر : المقدمة الجزولية ٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٩٩/١ ، وشرح الجمل ٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٥/١ ، ٧ ، والبسيط ١٥٨/١-١٥٩ ، والهمع ٣٠/١ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٦/١ ، والتذييل والتكميل ٣٤/١ .

الكلام بأنه ((اللفظ المركب المفيد بالوضع)) ، ويفسرون ((الوضع)) بأنه القصد ، أي قصد المتكلم إفهام السامع[١].

وتجري هذه القاعدة أيضًا في ((العروض)) ، فإن الشعر غند أهله : كلام مقصود به ذلك[٢]، وعليه فما وقع موزونًا اتفاقًا لا عن قصد المتكلم فإنه لا يسمى شعرًا ، وعلى ذلك خُرِّج جميع ما وقع في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة موزونًا، كقوله تعالى: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ)[٣]، وقوله : (□ □ □ □ □)[٤]، وقوله : (□ □ □ □□)[٥][٦]، وقول الرسول ﷺ : هل أنت إلا اصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت ، وقوله : أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب[٧]، قال ابن عبدربه في العقد الفريد[٨]: ((ولا يسمى قول النبيﷺ وإن كان موزونًا ، شعرًا ، لأنه لا يراد به الشعر ، ومثله في آي الكتاب ...)) .

---

(١) وخالفهم في ذلك بعض النحويين منهم ابن الضائع وأبو حيان فلم يشترطوا هذا الشرط ، وإنما اشترطوا فيه شرطًا واحدًا فقط ، وهو أن يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب . (ينظر : التذييل والتكميل ٣٦/١ ، والارتشاف ٨٣٢/٢) ، وما ذهب إليه هؤلاء هو الراجح –عندي- ولا أرى أن الكلام يشترط فيه القصد ، لأن الكلام إذا كان قولاً ، وكان مفيدًا فائدة يحسن السكوت عليها ، نحو : جاء محمد فإنه يستفاد منه مجيء محمد في الزمن الماضي، فإذا جاء مثل هذه الجملة فلا بد أن تكون كلامًا، سواء أكان الناطق بها قاصدًا لها أم غير قاصد .

(٢) ينظر : البيان والتبيين ٢٨٩/١ .

(٣) من ألاية ٩١ من سورةة آل عمران .

(٤) الآية ٤٩ من سورة الطور .

(٥) من الآية ١٣ من سورة سبأ .

(٦) ينظر : العقد الفريد ٢٦٧/٥ ، والبحر المحيط ٥٤٦/١ .

(٧) ينظر : العقد الفريد ٢٦٧/٥ .

(٨) ٢٦٧/٥ .

وتجري هذه القاعدة– أعني قاعدة الأمور بمقاصدها – في علم الدلالة ، حيث قرر النحويون بأن الدلالة التي يحملها اللفظ تتغير بتغير قصد المتكلم ومراده ، وقرروا أن قصد المتكلم هو الذي عليه المعول في تحديد المعنى ، يقول ابن جني متحدثاً عن إحدى القضايا: ((وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام[1]))، ويظهر تأثر الدلالة بقصد المتكلم في أمور كثيرة، منها ألفاظ الأضداد، والمشترك اللفظي، والتضمين ، ويظهر كذلك في ألفاظ معينة ، منها ((كذا)) و((رُبَّ))، فهي قد تدل على الكثير وعلى القليل حسب قصد المتكلم ، ومنها أيضًا ((قد)) فهي تدل على التحقيق ، وعلى التقريب ، وعلى التكثير ، وعلى التقليل ، وكل هذه المعاني الأربعة على حسب قصد المتكلم ومراده ، وقالو في السين وسوف الداخلتين على المضارع : إنهما حرفان يدلان على الاستقبال ، ولكن ((سوف)) أكثر استقبالاً من السين ، فإذا قال المتكلم مثلاً : سيعود محمد من السفر ، فإنه يعني سيعود في وقت قريب ، إما لخبر وصل مثلاً ، وإما من باب التمني بقرب وصوله وإذا قال : سوف يعود محمد من السفر ، فهذا يعني أن المتكلم يرى أن محمدًا سوف يعود بعد وقت يراه بعيدًا، وهذا الاستقبال نسبي، يعني بحسب قصد المتكلم وحالته.

وإذا اتجهنا إلى علم الصرف وجدنا لهذه القاعدة اعتبارًا ، فكثير من المشتقات تشترك في أوزان واحدة ، فكلمة ((محتار)) و ((محتل)) مثلاً ، قد تكون اسم فاعل ، وقد تكون اسم مفعول ، ويقال مثل ذلك في نحو الفعل ((يُشادّ)) و((يُضادّ)) ، فهما يحتمل أن يكونا مبنيَّين للمعلوم ، ويحتمل أن يكونا مبنيَّين للمجهول ، والذي يحدد ذلك كله هو السياق وقصد المتكلم ، وكلمة ((مذياع)) قد تكون اسم آلة، وقد

(١) الخصائص ٣٧٨/٢ .

تكون صيغة مبالغة ، وتحديد ذلك راجع أيضًا إلى قصد المتكلم ، ويقال مثل ذلك في اسم المفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي من غير الثلاثي ، فهي تأتي على صيغة واحدة ، فكلمة ((مجتمع)) على سبيل المثال ، تحتمل الأوجه الأربعة السابقة ، ولا يفرق بينها عند فقد القرائن إلا بمعرفة قصد المتكلم ، وقرر النحويون[١] أن صيغة ((أفعل)) في قولهم : الناقص والأشج أعدلا بني مروان ، ليست للتفضيل ، وإنما هي بمعنى اسم الفاعل ، لأن القائل ليس قصده أنهما أعدل من جميع بني مروان ، وإنما قصده أنهما العادلان منهم ، ويقال مثل ذلك في نحو قولهم : محمد ﷺ أفضل قرشي ، وقرر النحاة[٢] كذلك أن الأغلب في اللغة ترك تاء التأنيث في الصفات المختصة بالإناث، كحائض ، وطالق ، ومرضع وهذا الحكم فيما إذا لم يقصد المتكلم منها الحدوث[٣] فإذا قصد الحدوث لزمتها التاء ، فيقال : حاضت المرأة فهي حائضة ، وطلقت فهي طالقة وأرضعت فهي مرضعة .

الفصل الثاني

(١) ينظر : أوضح المسالك ٢٦٥/٣ .
(٢) ينظر: شرح الكافية ٦٠٨/٣، والتبيان في تصريف الأسماء١٠٢ .
(٣) قالوا في الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة في مرضع ومرضعة : المرضع هي التي من شأنها الإرضاع، والمرضعة هي التي في حالة إرضاع ملقمة ثديها للطفل .

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

١- مسائل تعددت فيها الأعاريب تبعًا لقصد المتكلم ومراده .

٢- تراكيب نحويَّة يتأثر توجيهها تبعًا لقصد المتكلم ومراده.

٣- مفردات داخل التراكيب تعددت فيها الأوجه تبعًا لقصد المتكلم ومراده .

وسأرتب مسائل كل مبحث من هذه المباحث الثلاثة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية وذلك لسهولته وشهرته بين الدارسين.

مسائل تعددت فيها الأعاريب تبعًا لقصد المتكلم ومراده :

١ – ((مبكرًا)) في نحو : حضر الرجل مبكرًا ، يجوز أن تعرب ظرف زمان ، ويجوز أن تعرب حالاً فإن قصد المتكلم بكلمة ((مبكرًا)) تحديد الوقت فهي ظرف زمان ، وتكون بمعنى ((بكرة)) ، والبكرة من

أول النهار إلى طلوع الشمس[١]، وإن قصد بكلمة ((مبكرًا)) وصف حال الفاعل ، وهو الحضور المبكر لأي عمل أو مهمة، أو نحو ذلك ،سواء أكان الحضور في الصباح أو المساء ، أو في أي وقت ، فهي حال ، وهي على الإعراب الأول تلزم الإفراد ، وعلى الثاني يصح تثنيتها وجمعها حسب صاحب الحال .

٢ – قال النحاة في حد المفعول معه : اسم فضلة يقع بعد واو قصد بها التنصيص، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروف الفعل ومعناه[٢]، وفي هذا الحد عدة قيود منها: كون الواو تفيد التنصيص على المعية، وليس المراد من التنصيص على المعية عدم صلاحيتها للعطف ، وإنما المراد كونها صالحة للمعية ، وإن صلحت للعطف ، فإذا صلحت للمعية والعطف كان الاستعمال بحسب قصد المتكلم فإن قصد العطف أعرب ما بعد الواو إعربا ما قبلها ، وإن قصد المعية نصب ما بعد الواو ، وإن خالف ما قبلها في الإعراب ، نحو : كنت أنا و[زيدٌ –زيدًا] كالأخوين ، وما شأن زيدٌ و[عمرو –عمرًا][٣].

٣ – تحدث سيبويه عن الجملتين التاليتين : هذا الرجل منطلقٌ ، وهذا الرجل منطلقًا ، فبين أن المتكلم إذا قصد أن يُذَكِّرَ المخاطب برجل قد عرفه من قبل فإنه ينصب ((منطلقًا)) على الحال ، وإن لم يقصد ذلك رفع ((منطلقٌ)) على الخبر[٤].

---

(١) ينظر: مادة ((بكر)) من لسان العرب، والقاموس المحيط .
(٢) ينظر : اللباب ٢٧٩/١ ، وشرح الكافية ٦١٨/٢ .
(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٦٢٥ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٥٦/١ .
(٤) ينظر : الكتاب ٨٦/٢-٨٧ .

٤ – ذكر المعربون للقرآن الكريم لنصب ((كلالة)) في قوله تعالى : (ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک)[١] عدة أوجه كلها مبنية على المراد بكلمة ((كلالة)) ، هل هي اسم للميت ، أو للورثة ، أو للمال ، فإن كانت اسمًا للميت فهي منصوبة على الحال ، و ((كان)) تامة لاخبر لها بمعنى ((وُجِدَ)) ، وإن كانت اسمًا للورثة فهي منصوبة على الحال من ضمير ((يورث)) ، لكن على حذف مضاف ، أي : صاحب كلالة، وعلى هذا فـ((كان)) ناقصة، وجملة ((يورث)) خبر، وإن كانت اسمًا للمال ، فهي مفعول ثانٍ لـ ((يورث)) ، كما تقول : ورثت زيدًا مالاً ، وهكذا تعددت الأوجه الإعرابية في ((كلالة)) بناء على الخلاف في معرفة قصد المتكلم[٢].

٥ – تحدث النحاة عن نحو ((ضربي زيدًا شديد)) فأوجبوا الرفع في ((شديد)) عند قصد المتكلم جعله خبرًا ، وأوجبوا النصب عند قصده جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر[٣].

٦ – ذكر النحاة أنه يجوز في ((ماء)) من قولك : ((عندي ذنوب ماء)) وجهان : النصب على التمييز والجر على الإضافة ، ولكنهم فرقوا بنهما معتمدين على قصد المتكلم ، فإن كان المتكلم يريد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، فالنصب أولى من الجر ، وإن كان يريد أن يبين أن عنده الوعاء الصالح لذلك دون ما هو وعاء له ، فالجر أولى من النصب[٤].

---

(١) من الآية رقم ١٢ من سورة النساء .
(٢) ينظر : البرهان للزركشي ٣٠٢/١ .
(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الألفية ٣٢٣/١ .
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٧٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٤/١ .

٧- ذكر النحاة أن لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفًا عن تركه ، وهذا يعتمد على قصد المتكلم المنشئ للخطاب ، فإذا أراد أن الحدث وقع وانقطع ، فاسم الفاعل بغير تنوين ، تقول: هذا ضاربُ زيدٍ ، بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وإن أراد أن الحدث في الحال أو الاستقبال فاسم الفاعل يكون منونًا ، تقول : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا ، قال سيبويه : ((فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب[١])) .

٨- قد يأتي بعد المخصوص بالمدح في باب ((حبذا)) اسم نكرة منصوب ، إما مشتق ، نحو : حبذا زيد عالمًا ، وإما جامد، نحو: حبذا زيد رجلاً، وفي هذه الحالة يرى أبوحيان[٢] أنه إن كان جامدًا فهو تمييز ، وإن كان مشتقًا فبحسب قصد المتكلم ، إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً ، وإن أراد عدم التقييد ، بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزًا .

٩- رأيت رجلاً رجلاً ، إن قصد المتكلم أنه رأى رجلاً ، وأراد أن يؤكد أنه رجل لا امرأة مثلاً فإن ((رجلاً)) الثانية تعرب توكيدًا ، أما إن أراد من كلمته تلك إظهار قوته وشجاعته ، فإن ((رجلاً)) الثانية تعرب صفة .

---

(١) الكتاب ١٧١/١،وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ ، ٤٢٠،والمقتضب ١٤٨/٤،والأصول ١٢٥/١،والارتشاف ٢٢٧١/٥ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢٠٦١/٤ .

١٠- قرر النحاة أن عطف البيان قد يأتي مشتركًا مع البدل ، نحو : جاء أبو محمد زيدٌ[١] وقد استشكل بأن البدل في نية سقوط الأول ، وعطف البيان بخلافه ، فكيف تجتمع نية سقوط وتركها في تركيب واحد ، فأجاب رضي الدين الشاطبي[٢]بأن المراد أنه مبني على قصد المتكلم ، فإن قصد سقوطه وإحلال التابع محله ، أعرب بدلاً ، وإن لم يقصد ذلك أعرب عطف بيان[٣].

١١- في نحو قولك : تصدقت بدرهم دينار ، ذكر النحويون أن ((دينار)) يحتمل أن يكون بدل إضراب، أو بدل غلط، أو بدل نسيان، وكل ذلك راجع إلى قصد المتكلم ، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك ، فهو بدل إضراب ، وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم فهو بدل غلط ، وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار بظهور الخطأ في القصد الأول فهو بدل نسيان[٤].

١٢- إذا ولي اسم الإشارة اسم معرف بـ ((أل)) فإنه يعرب بدلاً ، نحو : هذا الرجل كريم ، إلا إذا قصد المتكلم الإخبار والدلالة على الكمال ، فيعرب خبرًا ، نحو : هذا البطل ، يعني : الكامل البطولة[٥].

---

(١) ينظر : الارتشاف ١٩٤٦/٤ .
(٢) هو أبوعبدالله محمد بن علي بن يوسف،توفي سنة٦٨٤هـ بالقاهرة . ينظر:الوافي بالوفيات ١٩٠/٤، والبغية ١٩٤/١.
(٣) ينظر:الأشباه والنظائر في أصول الفقه للسيوطي ص٥٠ .
(٤) ينظر : تعجيل الندى بشرح قطر الندى ٢٦٧/١ ، والنحو الوافي ٦٧١/٣ .
(٥) ينظر : معجم الشوارد النحوية ٣٠٠ .

١٣ – منع جمهور النحويين وصف فاعل ((نعم)) و((بئس)) إذا كان ظاهرًا ، ولهذا أعربوا ((المري)) في قول الشاعر :

نعم الفتى المُرِّيّ أنتَ إذا هُمُ ∴ حضروا لدَى الحُجُرات نارَ المُوقِدِ[١]

بدل من الفتى لا نعت له ، كأنه قال : نعم المري أنت ، وحجتهم في ذلك أن الصفة تخصص فاعل نعم وبئس إذا كان ظاهراً والمقصود العموم والإبهام ، ففاعلهما الظاهر باستغراقه الجنس لا يحتاج إلى تخصيص[٢]، وذهب ابن مالك إلى جعل قصد المتكلم هو الفيصل في المسألة ، فقال : ((وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق ، بل يُمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذٍ مناف لذلك القصد ، وأما إذا تُؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ ، لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نعم الفتى المُرِّيّ أنتَ إذا هُمُ ∴ حضروا لدَى الحُجُرات نارَ المُوقِدِ

...[٣]))، والتقدير : نعم الجامع لأكمل الخصال المنسوب لمرة.

١٤ – ومما لقصد المتكلم فيه تأثير المنادى النكرة ، فإن قُصد نداء واحد بعينه تعرف ووجب بناؤه على الضم ، نحو : يارجلُ ، ويا تلميذُ ، وإن لم يُقصد لم يتعرف وأعرب بالنصب ، وهو ما يسمى عند النحاة بالنكرة غير المقصودة ، ومن أمثلتها – عندهم – قول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، وقول مَنْ كان وراء حائط :يارجلاً أغثني ، ويا غلاماً كلمني ، وقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، فالمنادي

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لزهير في ديوانه ٢٧٥ .
(٢) ينظر : البديع ٤٩٠/٢ ، وشرح الكافية ١١٢٤/٤ .
(٣) شرح التسهيل ١٠/٣ .

هنا لا يقصد واحداً بعينه بل من استجاب له فهو بغيته ، واستشهد سيبويه لهذا النوع بقول الشاعر:

فيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ∴ ندامايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا[1]

وأشير هنا إلى أن أبا عثمان المازني قد خالف النحويين فأنكر وجود النكرة غير المقصودة ، وحجته في ذلك أنه لا يتصور نداء إلا مع قصد وإقبال ، أما نداء غير المعين فلا يمكن بحال[2]، وذهب إلى أن ما جاء منونًا فإنما لحقه التنوين ضرورة، أو شذوذًا.

١٥- في المنادى المبني على الضم، نحو : يازيدُ ، ويارجلُ ، ذكر النحاة أنه قد ينون في الشعر اضطرارًا ، وفي هذه الحالة اختار الخليل وسيبويه والمازني بقاء ضمه ، واختار أبو عمرو ويونس والجرمي والمبرد نصبه ، قال أبو حيان : ((وكلاهما مسموع عن العرب[3])) ، فإذا تُعت المضموم المنون في الضرورة بالمفرد جاز في النعت الرفع والنصب ، وإذا نُعت المنصوب المنون لم يجز في النعت إلا النصب ، لأنه تابع منصوب لفظًا ومحلاً ، فإن نُوِّن مقصور ، نحو : يافتى ، فنعته على حسب قصد المتكلم ، إن نوى في المنعوت الضم ، جاز في النعت الرفع والنصب ، وإن نوى فيه النصب ، تعين في النعت النصب[4].

١٦- تحدث سيبويه عن الفعل المضارع في الجمل الآتية : كتبت إليه أن لاتقلْ ذاك ، كتبت إليه أن لا تقولَ ذاك ، كتبت إليه أن لا تقولُ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في المفضليات ١٥٦ ، والكتاب ٢٠٠/٢ ، ولمالك بن الريب في تحصيل عين الذهب ٣٠٧ .
(٢) ينظر : الارتشاف٢١٨٣/٤ ، وأوضح المسالك ٤٩/٣ .
(٣) الارتشاف ٢١٩١/٤ .
(٤) ينظر : الارتشاف ٢١٩١/٤ .

ذاك ، فبين أنه في الأولى مجزوم ، وفي الثانية منصوب وفي الثالثة مرفوع ، وأن قصد المتكلم هو السبب في ذلك ، فهو في الأولى ينهى ، فالفعل مجزوم بـ ((لا)) الناهية ، وفي الثانية يريد : لئلا يقولَ ذاك ، فالمضارع منصوب بـ ((أنْ)) المصدرية ، وفي الثالثة يريد : بأنَّك لا تقولُ ذاك ، فالمضارع مرفوع ، و ((أنْ)) قبله مخففة من الثقيلة ، وهو يخبره بأن ذا قد وقع من أمره[١].

١٧- ميز النحويون بين العطف على الفعل المنصوب بـ ((أنْ)) والقطع على الاستئناف اعتمادًا على ما يصوره كل وجه من قصد مخصوص ، فالفرق بن التركيبين التاليين : أريد أن تضرب زيدًا فتهينَه ، بنصب الفعل ، وأريد أن تكرم زيدًا فتهينُه ، برفع الفعل ، يكمن في قصد المتكلم ، فالمتكلم في الجملة الأولى يريد الضرب والإهانة ، فكأنه يقول :أريد أن تكرم زيدًا وأن تهينه ، وفي الثانية يريد الإكرام ولا يريد الإهانة ، فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدًا فإذا أنت تهينه[٢].

١٨- ومن اعتبار قصد المتكلم واتخاذه ضابطًا في توجيه الإعراب ما أورده الرضي في شرح الكافية[٣]في سياق الحديث عن رفع المضارع بعد ((حتى)) أو نصبه ، إذ يذكر أنه إذا أردنا أن نعرف متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب رددنا ذلك إلى قصد المتكلم ، قال الرضي : ((ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد ((حتى)) ومتى ينصب، قلنا : ذاك إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد ((حتى)) ،إما في حال الإخبار ، أو في الزمن

(١) ينظر : الكتاب ١٦٦/٣ .
(٢) ينظر : المقتضب ٣٢/٢ ، وينظر أمثلة وشواهد من هذا النوع في : البرهان للزركشي ٣٠٨/١ .
(٣) ٨٦٥/٤ .

المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ... ، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى ، سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب ، وكذا يجب النصب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد كونه مترقبًا مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله ...)) .

تراكيب نحويَّة يتأثر توجيهها تبعًا لقصد المتكلم ومراده:

الاختلاف في صور التراكيب مرتبط ارتباطًا شديدًا بقصد المتكلم، فكل تركيبة تعكس قصدًا مخصوصًا ، ودونك بعض الأمثلة :

١ – ذهب بعض النحويين إلى جواز وقوع ضمير الفصل قبل مشتق ، تقدم ما ظاهره التعلق به نحو : كان زيدٌ هو بالجارية الكفيلَ ، بشرط أن لا يُقصد كون ((بالجارية)) في صلة ((الكفيل)) على حد (ﻫ ﻫ ے ے)[١]، فإن قصد المتكلم ذلك لم يجز إجماعًا[٢].

٢ – تحدث النحاة عن ضمير الشأن والقصة فذكروا أن الغرض من الاتيان به الدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ، وأنه يُذَكَّر إن قصد المتكلم به الشأن ، ويؤنث إن قصد به القصة[٣].

٣ – أوجب النحاة تأخير اللقب عن الاسم إذا اجتمعا ولم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر ، فأوجبوا أن تقول : جاء زيد زين العابدين ، بتقديم الاسم على اللقب ، ومنعوا العكس ، فإن قُصد إسناد أحدهما إلى الآخر ، فإنه يجب تأخير ما قصد المتكلم الحكم به ، سواء أكان الاسم أو اللقب[٤].

٤ – في قوله تعالى :(ۇ ۇ ۆ)[٥] قالوا : إن ((سلام)) بمعنى مصدر سلمك الله ، أي جعلك سالمًا ، فالأصل : سلمك الله سلامًا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا وكان النصب يدل

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة يوسف .
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٩١-٢٩٢، والهمع ١/٢٣٩ .
(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢/٢٧٦ ، والهمع ١/٢٣٢ .
(٤) ينظر : حاشية الصبان على الألفية ١/١٨٨ .
(٥) من الآية ٤٧ من سورة مريم .

على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا ((سلام))[١].

٥- منع النحويون حذف التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة والتوضيح ، فلا يجوز أن تقول : عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، فإن قصد المتكلم الإلغاز جاز له الحذف ، قال ابن جني : ((وقد حذف المُمَيِّزُ ، وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك : عندي عشرون واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ،فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحَذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام ، فاعرفه[٢])) .

٦- في باب عطف النسق قرر النحويون أن مطابقة الضمير وعدم مطابقته مع ((لا)) و((بل)) و((أو)) و((أم)) و((أما)) و((لكنْ)) راجع إلى قصد المتكلم ، فإن قصد أحدهما وجب إفراد الضمير ، نحو : زيد لاعمرو جاءني ، وزيد بل عمرو قام ... ، إذ المعنى : أحدهما جاءني ، وأحدهما قام ، وإن قصدهما معًا وجبت المطابقة ، نحو : زيد لاعمرو جاءني مع أني دعوتهما ، وزيد أو عمرو جاءني وقد ذهبت إليهما قال تعالى : (ذ ذ ث ث ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ)[٣][٤] .

٧- ذهب بعض النحويين إلى أن قصد المتكلم من العوامل المعنوية ، فهو يعمل النصب في المنادى[٥]، وذهب الجمهور إلى أن

(١) ينظر : شرح الكافية ٢٦٧/١ .
(٢) الخصائص ٣٧٨/٢ .
(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .
(٤) ينظر : حاشية الصبان ١٨٢/٣ .
(٥) ينظر : الهمع ٣٣/٣ .

العامل في المنادى فعل مضمر وجوبًا ، ولوجوب إضماره أسباب منها قصد الإنشاء ، حيث ذكروا أن إظهار الفعل يخالف هذا القصد ويوهم الإخبار ، فلو أظهر العامل لحصل اللبس ، لأن صيغة الفعل مشتركة بين الإخبار والإنشاء ، بخلاف الحرف فهو يدل قطعًا على الإنشاء، قال ابن مالك بعد أن عدَّد جملة من الأسباب الموجبة لإضمار الفعل العامل في المنادى:((وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة، لأن إظهار ((أنادي)) يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له ، والإضمار معين على ذلك فكان واجبًا[1])) .

٨- ذكر بعض النحويين في تعليله لمنع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بأن الأصل في كلمة ((هذا)) أن يشير بها المتكلم إلى غير المخاطب ، فإذا قصد المتكلم النداء صارت الإشارة إلى المخاطب فلابد من ((يا)) ، لتعلم المخاطب أنك تشير إليه ، ولو حذفت حرف النداء لالتبس النداء بغيره[2] .

٩- وقرر النحاة أن النكرات تتعرف بالنداء،لأن المتكلم حين قصد النكرة صارت معرفة، قال سيبويه : ((وزعم الخليل –رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفةٌ ، وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ، ويا فاسقُ ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجلُ ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو : هذا ، وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٥/٣ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي ٦٠/٣أ ، وشرح اللمع للباقولي ٦٢٠/٢ .

، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغني به عنهما...[1])) .

١٠- ذهب المازني إلى جواز نصب الاسم المبهم في نحو ((يأيها الرجل)) ، قياسًا على نصب تابع الاسم الصريح في نحو ((يازيد الظريف)) ، ورد قوله بأن المقصود بالنداء في نحو ((يأيها الرجل)) هو الرجل ، أما الظريف في نحو ((يازيد الظريف)) فليس هو المقصود بالنداء ، وإنما المقصود بالنداء ((زيد)) وجيء بـ ((الظريف)) لزيادة الإيضاح[2].

١١- يرى جمهور البصريين أنه إذا عطف اسم عار من ((أل)) على منادى مبني ، نحو : يا زيدُ وعمرو أقبلا ، فإنه يجب بناء المعطوف على الضم ، ولا يجوز النصب ، وحجتهم أن المعطوف على الشيء يحل محله ، لأنه شريكه في العامل ، ويرى أبو عثمان المازني والكوفيون أنه يجوز أن يقال : يا زيدُ وعمرًا ، بالعطف على الموضع ، ويا زيدُ وعمرو ، بالعطف على اللفظ ، وحجتهم في ذلك القياس على نحو : يا زيدُ والحارث ، فإنه يجوز أن يقال وبالإجماع : يا زيدُ والحارثُ ، ويا زيد والحارثَ ، ويرى ابن مالك أن قصد المتكلم هو الفيصل في المسألة ، فإن قصد إعادة حرف النداء فالقول قول البصريين وإن قصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، ولم ينو إعادة حرف النداء ، فالقول قول المازني والكوفيين[3].

---

(١) الكتاب ١٩٧/٢-١٩٨ .
(٢) ينظر : الإيضاح ١٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٢/١ ، وأسرار العربية ١٢٨ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٢/٣ .

١٢ – تحدث النحاة عن الحذف اختصارًا ، والحذف اقتصارًا ، فذكروا أن الأول هو ما تعلق به قصد المتكلم ، فهو منوي لدليل ، وأن الثاني ما لم يتعلق به قصد المتكلم ، فهو غير منوي ، وعليه فقد أجازوا الأول ، ومنعوا الثاني[١] .

(١) الجنى الداني ١٢٢ .

مفردات داخل التراكيب تعددت فيها الأوجه تبعًا لقصد المتكلم ومراده :

١ – تحدث النحويون عن العلم المنقول من صفة كالقاسم، والحسن ، والعباس ، فذكروا أنه إذا قُصد به لمح الصفة المنقول منها أدخل فيه أل ، وإلا فلا[١]، قال أبو علي الفارسي في الحجة : ((فأما نحو العباس ، والقاسم ، والحسن ، فإنما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنها صفات جارية على موصوفين ، وهذا يعني الخليل بقوله : جعلوه الشيء بعينه ، فإن لم يُنَزَّل هذا التنزيل ، لم يلحقوها الألف واللام ، فقالوا : حارث وعباس وقاسم[٢])) .

٢ – من القواعد المقررة عند النحاة أن ((رب)) لا تجر إلا النكرات ، وأنها قد تجر ضميرًا منكرًا مميزًا بنكرة ، ولا يكون هذا الضمير إلا مفردًا مذكرًا ، أما مميزه فيكون على حسب قصد المتكلم ومراده، مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا، أو مذكرًا، أو مؤنثًا ، تقول : ربه رجلاً ، ربه رجلين ، ربه رجالاً ، ربه امرأةً ، ربه امرأتين ، ربه نساءً[٣] .

٣ – وفي باب الإضافة قرروا أن ((قبل)) و((بعد)) ونحوهما ، كـ ((أول)) و((دون)) و((أسفل)) و((فوق)) ، أسماء ملازمة للإضافة ، وأنها تأتي معربة من غير تنوين ، وتأتي معربة منونة ، وتأتي مبنية على الضم ، وكل ذلك راجع إلى قصد المتكلم ، فإن حَذَفَ المتكلمُ المضافَ إليه ونوى لفظه فهي معربة من غير تنوين ، وإن حذفه دون أن ينوي لفظه فهي معربة منونة ، وإن حذفه ونوى المضاف إليه دون

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٨٠/١ ، وشرح الكافية ٤٢٤/١ .
(٢) الحجة ٣٣٩/٣ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢ .

لفظه فهي مبنية على الضم ، وقد قرئ قوله تعالى : (ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ)[1] بالأوجه الثلاثة[2].

٤ – قرر النحاة بأن قصد المتكلم هو الحكم في صرف العلم ومنعه من الصرف كلما كان محتملاً للتذكير والتأنيث ، ومن ذلك :

أ – أسماء القبائل، مثل قريش، وتميم ، وهذيل ، ونمير، فإن قصد المتكلم بهذه الأسماء ونحوها القبيلة منعها من الصرف للعلمية والتأنيث ، قال الشاعر :

غلب المساميحَ الوليدُ سماحة ∴ وكفى قريشَ المعضلاتِ وِسادها[3]

وقال الآخر :

ولسنا إذا عُدّ الحصى بأقلّه ∴ وإنّ مَعَدّ اليومِ مُودٍ ذليلها[4]

وقال الآخر :

بكى الخزّ من عوفٍ وأنكر جلده ∴ وعجّتْ عجيجًا من جذامَ المطارفُ[5]

فمنع ((قريش)) و((معد)) و((جذام)) من الصرف ، لأنه أراد بها القبيلة، وإن أراد بها جد القبيلة صرفها لزوال التأنيث، قال الشاعر:

وجاءت سليمٌ قضّها ∴ تمَسِحُ حولي بالبقيع سِبالها[6]

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .
(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٣٨/٣-١٣٩ ، ١٤٢ ، وشرح قطر الندى ٢٥-٣١ .
(٣) البيت من الكامل ، وهو لعدي بن الرقاع العاملي في المقتضب ٣٦٢/٣ ، والمذكر والمؤنث للبرد ١١٩ .
(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في المقتضب ٣٦٣/٣ ، وليس في ديوانه .
(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٤٨/٣ ، وما ينصرف ومالاينصرف ٥٧ .
(٦) البيت للشماخ في المذكر والمؤنث للمبرد ١١٨.

بقضيضـــــــــــــــــــها

وقال الآخر :

وقريشٌ هي التي تسكن البحـ ∴ ر بها سُميتْ قريشٌ قريشًا[1]

فصرف ((سليم)) و ((قريش)) ، لأنه أراد جد القبيلة .

ب- أسماء المواضع والبلدان ، مثل هجر ، وحنين ، وعكاظ ، وحراء ، فإن قصد المتكلم بها البقعة منعها من الصرف ، للعلمية والتأنيث ، قال الشاعر :

نصروا نبيهم وشدوا أزره ∴ بحنينَ يوم تواكل الأبطال[2]

فمنع ((حنين)) من الصرف ، لأنه أراد بها المعركة ، وقال الآخر :

ستعلم أينا خيرٌ قديمًا ∴ وأعظمنا ببطن حِراءَ نارا[3]

قال المبرد : ((ألا ترى أنه لما جعل حراء اسمًا للبقعة لم يصرفه ... ، فأصل هذا ما تقصد به إليه[4])) ، وإن قصد الموضع أو المكان صرفها لزوال المانع قال تعالى : (ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ)[5] ، فصرف حنين ، لأنه أراد به الموضع أو المكان .

ج – الأعلام التي يسمى بها المذكر والمؤنث ، مثل ((نجاح)) و((صباح)) ، فإن قصد المتكلم بها مذكرًا صرفها ، وإن قصد مؤنثًا منعها من الصرف .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو للمشمرج بن عمرو في الخزانة ٢٠٤/١ .
(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٠ .
(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في الكتاب ٢٤٥/٣ .
(٤) المقتضب ٣٥٩/٣ .
(٥) من الآية ٢٥ من سورة التوبة .

٥ – ومما يعاد فيه إلى قصد المتكلم في باب الممنوع من الصرف أيضًا :

أ – ما كان من الأسماء الأعجمية موافقًا في الوزن لما في اللسان العربي، نحو ((إسحاق))، فإنه مصدر لأسحق، بمعنى أبعد ، أو بمعنى ارتفع ، ونحو ((يعقوب)) ، فإنه ذكر الحَجَل ، فإن كان شيء من ذلك اسم رجل فإنه يُتبع فيه قصد المُسَمِّي ، فإن قصد اسم النبي مُنع من الصرف للعلمية والعجمة، وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف[١].

ب – كلمة ((سَحَر)) فإنها ممنوعة من الصرف إذا قُصد بها سحر يوم بعينه ، والمانع لها من الصرف العلمية والعدل ، فإن لم يُقصد بها ذلك فهي مصروفة[٢]**، وهذا الحكم أيضًا يقال في ((غدوة)) و((بكرة))**[٣] .

٦ – وقالوا عن نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة اللاحقة للفعل المضارع إنها بحسب قصد المتكلم ومراده ، فإن أراد أن يؤكد الفعل تأكيدًا جازمًا فإنه يأتي بالنون الثقيلة ، لأن فيها زيادة حرف والزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى ، وإن أراد التأكيد القليل فإنه يكتفي بالنون الخفيفة[٤].

(١) ينظر : الهمع ١٠٦/١ .
(٢) المصدر السابق ٩٢/١ .
(٣) ينظر : لسان العرب (بكر) .
(٤) ينظر : الجنى الداني ١٤١ .

الخـــاتمـــة

حاولت هذه الدراسة الموجزة أن تقدم تصورًا كافيًا لمنزلة قصد المتكلم وأثره في التوجيه النحوي والإعرابي، وقد توصلت – بحمدالله وتوفيقه– إلى نتائج عديدة، أهمها ما يلي:

١ – قاعدة ((الأمور بمقاصدها)) أجمع عليها علماء الشريعة ، وطبقوها في أحكامهم الفقهية ، وحذا حذوهم علماء اللغة فأولوها جل عنايتهم ، وجعلوا مدار الكلام قائم على قصد المتكلم ومراده .

٢ – لابد من مراعاة قصد المتكلم عند التوجيه النحوي أو الإعرابي ، وإهمال ذلك قد يجني على المتكلم بحمل كلامه على غير مراده ، ولذلك نقول : إن التوجيه الذي لا يوافق المعنى ويناقض قصد المتكلم المفهوم من السياق أو من غيره يجب أن يطرح .

٣ – قصد المتكلم قد يفهم من خلال السياق ، أو من خلال قرائن أخرى حالية أو لفظية فيوجه المعنى إليه ، وقد لا يفهم فيبقى الأمر محتملاً ، وبناء عليه تتعدد الأوجه النحوية أو الإعرابية في الجملة الواحدة ، لعدم معرفة قصد قائلها على وجه التحديد .

٤ – عدم معرفة قصد المتكلم على وجه التحديد في بعض التراكيب راجع إلى كونها رويت مجردة عن المقام الذي قيلت فيه ، بما في ذلك المقام من ملابسات وتنغيم ، وأقصد بالملابسات حركات اليد والرأس والجسم ونحو ذلك ، وهذا الأمر أكد عليه ابن جني في أكثر من موضع من كتابه الخصائص .

٥ – كان لمراعاة قصد المتكلم الأثر البالغ في توجيه بعض المسائل الخلافية بين النحويين ، فكان نصب أعينهم في توجيه تلك المسائل ، وجعلوه هو الفيصل في ترجيح بعض الآراء على بعض .

٦ – الاختلاف في صور التراكيب مرتبط في كثير من الأحيان ارتباطًا شديدًا بقصد المتكلم فكل تركيبة تعكس قصدًا مخصوصًا ، وقد بين البحث بعض النماذج .

٧ – الغاية الأساسية من استعمال الألفاظ هي فهم ما تحمله من معانٍ قصدها المتكلم .

٨ – تعدد الأوجه النحوية أو الإعرابية للكلمة الواحدة أمر شائع ومألوف في الدراسات النحوية وله أسباب كثيرة ، أشار البحث إلى أبرزها .

٩ – اشترط الجمهور في الكلام القصد ، فلا يسمى –عندهم– كلامًا ما نطق به الساهي والسكران والنائم والحيوانات المعلمة .

١٠ – ما وقع في الشعر موزونًا اتفاقًا لا عن قصد المتكلم فإنه لا يسمى شعرًا ، وعلى ذلك خُرِّج جميع ما وقع في القرآن الكريم والسنة المطهرة موزونًا .

وبعد أقول : أورد البحث نماذج لمسائل صرفية ودلالية كان لقصد المتكلم أثر في توجيهها ، وأورد كثيرًا من المسائل النحوية والإعرابية التي تأثر توجيهها تأثرًا وضحًا بقصد المتكلم ومراده ، ومع ذلك فالباحث لا يدعي أنه جمع كل المسائل ، وإنما يحسب أنه جمع عيون تلك المسائل وهي كافية للتدليل على منزلة قصد المتكلم وأثره في التوجيه النحوي والإعرابي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبوحيان الأندلسي : تحقيق د . رجب عثمان ، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢ - أسرار العربية . أبوالبركات الأنباري : تحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية (بيروت)،ط (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٣ - الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي : تحقيق د. فليز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٧-١٩٩٦م .

٤ - الأشباه والنظائر في أصول الفقه . جلال الدين السيوطي : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٣-١٩٨٣م .

٥ - الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج: تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٦ - إعلام الموقعين عن رب العالمين . ابن قيم الجوزية : تحقيق طه عبدالرءوف سعد، الناشر : دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣م .

٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف . أبوالبركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي .

٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري : تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١٤٢٥هـ .

٩ - الإيضاح. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. كاظم بحرالمرجان، عالم الكتب (بيروت)، ط(٢) ١٤١٦هـ.

١٠ - الإيضاح في علل النحو . أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي : تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، ط (٦) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١١ - البحر المحيط . أبوحيان الأندلسي : تحقيق عادل عبدالموجود،وعلي معوض، دار الكتب العلمية،ط (١) ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢ - البرهان في علوم القرآن . بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي: تحقيق محمد إبراهيم، دار المعرفة، ط(٢).

١٣ - البيان والتبيين. أبوعثمان الجاحظ: تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل (بيروت – لبنان) .

١٤ - التبيان في تصريف الأسماء . أحمد حسن كحيل: دار البيان العربي ، ط ٧ ، ١٤٠٢-١٩٨٢م .

١٥ - تذكرة النحاة . أبوحيان الأندلسي : تحقيق د . عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٦ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا ، الرياض .

١٧ - التصريح على التوضيح . خالد الأزهري : تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١) ١٤٢١هـ .

١٨ - تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه) . د.محمد حسنين صبرة : دار غريب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧-٢٠٠٦م .

١٩ - تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره . عبدالمحسن أحمد الطبطبائي: رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

٢٠ - تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) . محمد بن جرير الطبري : تحقيق محمود محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ١٤٢٠هـ _ ٢٠٠٠م .

٢١ - تفسير القرآن العظيم . أبوالفداء بن كثير: تحقيق سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة ، ط (٢) ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٢٢ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). محمد بن أحمد القرطبي : تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوي ، دار الحديث ،القاهرة) ، ط(١) ١٤١٤هـ

٢٣ - الجنى الداني في حروف المعاني . الحسن المرادي: تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، ط (١) ١٤١٣هـ .

٢٤ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك. محمد بن مصطفى الخضري : تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩.

٢٥ - حاشية الصبان على شرح الألفية . محمد بن علي الصبان : علق عليه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

٢٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبدالقادر البغدادي : تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (٤) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢٧ - الخصائص . أبوالفتح عثمان بن جني : تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

٢٨ - دراسات في الإعراب . د . عبدالهادي الفضلي: دار تهامة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

٢٩ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك . علي بن محمد الأشموني : تحقيق د. عبدالحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٠ - شرح التسهيل . محمد بن عبدالله بن مالك : تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر،ط١ ،١٤١٠هـ .

٣١ - شرح جمل الزجاجي . ابن عصفور الإشبيلي : تحقيق د.صاحب أبو جناح ، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٣٢ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. رضي الدين محمدبن الحسن الاستراباذي: تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، ود.يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط(١) .

٣٣ - شرح شذور الذهب . ابن هشام الأنصاري : علق عليه د.اميل يعقوب، دار الكتب العلمية(بيروت)، ط(١)١٤١٧هـ.

٣٤ - شرح قطرالندى وبل الصدى. ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد خير طعمة ، دار المعرفة (بيروت) ، ط(١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٣٥ - شرح الكافية الشافية . محمد بن عبدالله بن مالك : تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون ، ط(١) ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

٣٦ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية . ابن هشام الأنصاري : تحقيق د . صلاح راوي ، مطبعة حسان (القاهرة) .

٣٧ - شرح المقرب المسمى التعليقة . بهاء الدين بن النحاس : تحقيق خيري عبدالراضي عبداللطيف ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط (١) ١٤٢٦هـ.

٣٨ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة . ابن قيم الجوزية : تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٣هـ .

٣٩ - العقد الفريد . ابن عبدربه الأندلسي : تحقيق أحمد أمين وزميليه ، دار الكتاب العربي (بيروت) .

٤٠ - عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي . جلال الدين السيوطي : تحقيق د . سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

٤١ - القواعد الفقهية المستخرجه من كتاب إعلام الموقعين . عبدالمجيد جمعه الجزائري : دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، الرياض .

٤٢ - الكتاب . عمروبن عثمان بن قنبر " سيبويه " : تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (٣) ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٤٣ - اللباب في علل البناء والإعراب . أبوالبقاء العكبري : تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر (بيروت) ، دار الفكر (دمشق) ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٤ - ماينصرف ومالاينصرف . أبوإسحاق الزجاج : تحقيق د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(٢)١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

٤٥ - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة . أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده : تحقيق مصطفى السقا و زملائه _ دار الأندلس للنشر والتوزيع (جدة) .

٤٦ - المذكر والمؤنث. أبوالعباس المبرد: تحقيق د.رمضان عبدالتواب ود. صلاح الدين الهادي، مكتبةالخانجي بالقاهرة ، ط (٢) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٧ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . أبوعلي الفارسي : تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني (بغداد) .

٤٨ - المسائل الملقبات في علم النحو : محمد بن طولون الدمشقي : تحقيق د . عبدالفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .

٤٩ - معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية . محمد محمد حسن شراب : دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٥٠ - معجم مقاييس اللغة . أحمد بن فارس : تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ .

٥١ - المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

٥٢ - المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول - تركيا .

٥٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري : تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ،دار الفكر (بيروت)، ط (١)١٤١٩هـ .

٥٤ - المقتضب . أبوالعباس المبرد : تحقيق د .محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.

٥٥ - المقدمة الجزولية . أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي : تحقيق د . شعبان عبدالوهاب ، مطبعة أم القرى ، ١٩٨٨م .

٥٦ - النحو الوافي. عباس حسن: دار المعارف بمصر ، ط (٥).

٥٧ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي : تحقيق د . عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .